

قضية اليوم

# هل بدأت ضبضة ملف، خليك صحنوي؟

لغايات مجهولة، استخدم مواطن لبناني برامج تابعة لوكالة الأمن القومي الأميركي، بهدف قرصنة معظم المواقع الإلكترونية التابعة لمؤسسات الدولة، بماوينة قرصانين على الافل، اخترق الأجهزة الأمنية والتفتيش المركزي وهيئة أوجيرو وشركات الإنترنت واستولى على كلمات المرور الخاصة ببطاقات الائتمان المصرفية، وجمع هذه البيانات لأراض صلبة وودفع مالاً لمندقي العمليات لمصلحته، ثم قال للمحققين إنه هاوي جمع معلومات، في تلك الأثناء، توسّطت مراجع سياسية واصحاب مليات لإخراجه من السجن، كأن شيئاً لم يحدث!

رضوان مرتضى

المُتهم خليل صحنوي خارج القضبان قريباً؟ هل أُنجزت التسوية لإخراج البطل الرئيسي لأكبر عملية قرصنة إلكترونية في تاريخ لبنان؟ لماذا كل «الحرثقة» لعدم السير بهذا الملف إلى نتيجة واضحة؟ هل يُعقل أنّ تعجز الأجهزة الأمنية

قبل ان تنهي استخبارات الجيش عملها، وقعت سلسلة حوادث «مدهشة»، في القضية

عن تحديد الجهة التي يُحتمل أنّ يكون صحنوي سلّمها داتا الدولة اللبنانية بأنّها وايها؟ توقفت استخبارات الجيش عن يوم 10 تشرين الأول 2018، اصدر قاضي التحقيق العسكري الأول رياض ابو غيدا قراراً اتهامياً بحق صحنوي والقرصنة المتهمين بالعمل لحسابه، وبموازاة ذلك،

كان قاضي التحقيق في بيروت اسعد بيرم يتابع تحقيقاته في القضية نفسها التي جُرّئت إلى قسمين: الأول متصل بالقرصنة الواقعة على أجهزة أمنية رسمية، تولاهما القضاء العسكري؛ والثاني متعلق بالقرصنة التي استهدفت مؤسسات رسمية مدنية وشركات خاصة. وبعد انتهاء فرع المعلومات من التحقيق في القضية، طلب بيرم من مديرية استخبارات الجيش، عبر النيابة العامة التمييزية، محاولة فتح الملفات التي ضُبطت في حواسيب وحافظات معلومات صودرت من منزل صحنوي وشركته، فبعض تلك الملفات مشفر بطريقة معقدة قال تقنيو فرع المعلومات إنه من المستحيل فكها من دون أن يزودهم مشفرها بكلمات المرور. وزعم صحنوي خلال التحقيق أنه نسي كلمات المرور لأنه شفر الملفات قبل سنوات، ولم يستخدمها بعد ذلك. حتى ذلك الحين، كانت الأمور تسير بصورة طبيعية، لكن، فجأة، تدخل وزير العدل سليم جريصاتي، وأحال ملف التحقيق الموجود في حوزة بيرم على التفتيش القضائي، للتحقيق في المزاعم الإعلامية التي تتهم القاضي المذكور بتسريب معلومات من الملف، وفي ما إذا كانت القضية كناية عن تجريم بلا أدلة، واستند جريصاتي إلى تقارير نشرتها مواقع إلكترونية خليجية قررت حرب شرب شعواء على بيرم، متهمه إياه بالعمل لحساب حزب الله... والحوثيين؛ فجأة أيضاً، تقدّم وكلاء صحنوي بطلب لتحية بيرم.

تأخرت استخبارات الجيش في الإجابة على استنابة قاضي التحقيق في بيروت، وقبل أن تنهي عملها، وقعت سلسلة حوادث «مدهشة» في توقيتها:

- توقفت استخبارات الجيش عن مخابرة المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود لوضعه في صورة تطورات الملف، وصارت تخابر بدلاً عنه مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي



بعث جرمانوس بتفتيشات الاستخبارات إلى حمود مرفقة بـ«درس قانوني»

بيتر جرمانوس. - أقفل الملف في التفتيش القضائي، - سحب وكلاء الدفاع عن صحنوي طلب تنحية بيرم عن الملف. - ردت محكمة التمييز، برئاسة القاضي جوزف سماحة، شكلاً، طلب القاضي جرمانوس تعديل أحد مواد الاتهام التي أصدرها أبو غيدا بحق أحد شركاء الصحنوي. لم تتوقف الظواهر المدهشة، أنهت استخبارات الجيش تحقيقاتها، وأحالت الملف على جرمانوس، الذي بعث به إلى بيرم بواسطة النيابة العامة التمييزية. وأرفق جرمانوس النتيجة بـ«درس قانوني» لرئيسه، المدعي لعام التمييزي، يُخبره فيه ما فاده أن تواصل القضاء مع استخبارات الجيش يجب أن يمر بالنيابة العامة العسكرية حصراً. حدّد القاضي بيرم جلسة لاستجواب الموقوفين (صحنوي وشريكه)، لكن لم يتمكن من عقد الجلسة بسبب عدم سؤوقهم من مكان توقيفهم إلى مكتبه؛ نتيجة تحقيقات استخبارات الجيش لم تَضف شيئاً ذا قيمة على ما سبق أن توصل إليه محققو فرع المعلومات. مرة جديدة، تحضر المفاجأة: بعد أشهر من التحقيق، قرر بيرم أن يسال النيابة العامة الاستئنافية في بيروت رأيه. فقد تبين له أن الكثير من التهم التي سبجوها إلى صحنوي وشريكه هي نفسها التهم التي وجهها لهم القاضي رياض أبو غيدا. وطلب قاضي التحقيق من النيابة العامة أن تحسم له ما إذا كان في مقدوره الاستمرار بالنظر في القضية، أم أن عليه أن يحيل الملف على القضاء العسكري لتوحيد جزاياه.

وفي الثاني من الشهر الجاري، ردت النيابة العامة بالقول إن أفعال المدعى عليهم تنطبق عليها نصوص المواد الجرمية نفسها التي اتهم بموجبها قاضي التحقيق العسكري الأول رياض أبو غيدا الموقوفين الثلاثة. وتماشياً مع مطالعة النيابة العامة، اصدر بيرم قراره بإعلان

عدم اختصاصه للنظر في الملف، وبإحالته على القضاء العسكري. وبحسب المعلومات، استند بيرم في قراره على المادة 24 من قانون القضاء العسكري التي تنص على أن لهذا القضاء الصلاحية الحصرية للنظر بالجرائم المنصوص عليها في المادتين 281 و282 من قانون العقوبات. وهاتان المادتان تنطبقان، في رأي بيرم والنيابة العامة في بيروت، على الجرائم المنسوبة إلى صحنوي. ما جرى في الملف هو عملية قضائية شكلاً، أما في المضمون، فتحتفي محاولة لـ«ضبضة» الملف، وتسهيل إطلاق صحنوي من السجن. فهذه الإجراءات القضائية ترافقت مع اتصالات سياسية عالية المستوى، تهدف إلى أمر واحد: إخراج صحنوي من السجن، فهل سيحصل ذلك قريباً؟

تجدر الإشارة إلى أنّ قاضي التحقيق العسكري الأول رياض أبو غيدا كان قد اصدر الشهر الفائت قراراً اتهامياً طلب فيه محاكمة الموقوفين خليل صحنوي، رامي ص. وإيهاب ش، بجرم «قرصنة مواقع إلكترونية عائدة لقوى الأمن الداخلي، والأمن العام وأمن الدولة، والحصول على معلومات سرية يجب أن تبقى مكتومة حفاظاً على سلامة الدولة، وعلى اختراق البريد الإلكتروني الخاص برؤساء وعضاى في هذه الأجهزة، وسرقة قاعدة البيانات العائدة لهم وللمؤسسات الأمنية». واتهم أبو غيدا صحنوي بارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة 282 من قانون العقوبات، التي تنص على أنّ «من سرق أشياء أو وثائق أو معلومات (يجب أن تبقى سرية) أو استحصل عليها، عقب بالأشغال الشاقة المؤقتة»، أي السجن لحد خمس سنوات. وألحقها في الفقرة الثانية بالإشارة إلى أنّه إذا اُقررت هذه الخناية لمنفعة دولة أجنبية كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة.

المشهد السياسي

## باسيك أعدّ «أفكاراً عملية» والحكومة إلى السنة الجديدة؟

لا جديد في الملف الحكومي. وفي ظل السقوف العالية المرفوعة من كل الأطراف، فإن كل الترجيحات تشير إلى أن مسار الحل سيبأخذ وقتاً، وربما إلى ما بعد رأس السنة. علماً أنّ عوامل جديدة - قديمة عادت لتدخل على خط الدفع باتجاه تسريع تشكيل الحكومة، أبرزها القلق على نتائج «سيدر»، من مزيد من التأخير. وهو عامل يمكن أن يشكل مدخلاً لحلّ لا أحد يملك مفتاحه سوى رئيس الجمهورية، من موقعه الجامع. فربطاً بكل السقوف التي رفعت، يبدو الحل محكوماً بخطوة «إتقادية» يُقدم عليها رئيس



يهدف باسيك إلى «تسهيل التواصل» بين الحزبي و«سنة 8 آذار»



وفي سياق منفصل، هنأ باسيل الراعي بالمصالحة التي رعها بكركي. كما قدم التهيئة لطرفي المصالحة، تيار المرءة والقوات اللبنانية، «وكل المسيحيين والبيثانيين»، مؤكداً أنّ «بكركي هي المكان الطبيعي للمصالحات الوطنية سعد الحريري تمثيل أي منهم، فيقوم بتوزير ممثل عن سنة 8 آذار من حصته، ليس بالضرورة أن يكون من بين النواب المستقلين.

في غضون ذلك، وزير الخارجية جبران باسيل مستمر في مبادرته لحل العقدة الحكومية على قاعدة «نصالح ولكن لا ناكل ثلثي القتلة». وعلمت «الأخبار» أنّ باسيل تواصل امس مع النائب فيصل كرامي لترتيب اجتماع مع أعضاء اللقاء التشاوري الذين طلبوا موعداً من الطيريك الماروني بإشارة الراعي. وبحسب المصادر، فإنّ رئيس التيار الوطني الحرّ أعدّ «أفكاراً عملية» لطرحها على كل من الرئيس المكلف سعد الحريري والنواب السنة المستقلين «بهدف تسهيل التواصل بين الطرفين ما قد يساعد على إيجاد الحل».

وخلافاً لما يتردد، ثمة من يجزم أنّ حزب الله والتيار الوطني الحر متفقان أن الموضوع عالق عند الحريري ولا شواوب بين رئيس الجمهورية وحزب الله، وهي قاعدة تمّ تنقيتها في اللقاء الأخير الذي جمع السيد حسن نصر الله بباسيل.

وكان باسيل زار بكركي يرافقه النائب إبراهيم كنعان، وقال بعد لقائه الراعي، إنّه «في الأيام التي مرت تساعدنا جميعاً مع أطراف الخلاف الحكومي ومقماً بتهدئة الأجواء. والآن يجب الدخول في مرحلة ثانية وهي تحويل الأفكار العامة إلى أفكار عملية، لأنّ الوقت لا يساعدنا بالبقاء في الجمود، ونتمنى على الجميع أن تساعد لنجد الحلول المتطلقة من عدالة التمثيل ومن مبادئ عامة تحفظ هذه الحكومة وتؤدي إلى الإسراع في تشكيلها وللعالية بعملها».

عون وبري برحان بالمصالحة

وفي سياق منفصل، هنأ باسيل الراعي بالمصالحة التي رعها بكركي. كما قدم التهيئة لطرفي المصالحة، تيار المرءة والقوات اللبنانية، «وكل المسيحيين والبيثانيين»، مؤكداً أنّ «بكركي هي المكان الطبيعي للمصالحات الوطنية سعد الحريري تمثيل أي منهم، فيقوم بتوزير ممثل عن سنة 8 آذار من حصته، ليس بالضرورة أن يكون من بين النواب المستقلين.

في غضون ذلك، وزير الخارجية جبران باسيل مستمر في مبادرته لحل العقدة الحكومية على قاعدة «نصالح ولكن لا ناكل ثلثي القتلة». وعلمت «الأخبار» أنّ باسيل تواصل امس مع النائب فيصل كرامي لترتيب اجتماع مع أعضاء اللقاء التشاوري الذين طلبوا موعداً من الطيريك الماروني بإشارة الراعي. وبحسب المصادر، فإنّ رئيس التيار الوطني الحرّ أعدّ «أفكاراً عملية» لطرحها على كل من الرئيس المكلف سعد الحريري والنواب السنة المستقلين «بهدف تسهيل التواصل بين الطرفين ما قد يساعد على إيجاد الحل».

(الأخبار)

(هيلم الموسوي)



# «هاوي جمع معلومات» ببرامج وكالة الأمن القومي الأميركي!

نهار الإثنين في 20 اب الفائت، أوقف فرع المعلومات خليل مروان صحنوي. قرار التوقيف اتخذهُ قاضي التحقيق في بيروت اسعد بيرم. لم يكن قراراً سهلاً، إلا أنّ محققي فرع المعلومات كانوا قد توصلوا إلى الاشتباه في صحنوي بعد توقيف كل من المقرصنين الإلكترونيين رامي ص. (أوقف في 20 حزيران) وإيهاب ش. (أوقف في 21 حزيران)، بعدما تبين أنّ العقل المدبر صحنوي أوكل إلى الإثنين الآخرين سرقة معلومات معظم المواقع الرسمية ومديريات الدولة وأجهزتها

الأمنية. واشتبّه في تورط هؤلاء في سرقة معلومات ووثائق يجب أن تبقى مكتومة حرصاً على سلامة مؤسسات الدولة. بدأت القصة في حزيران الماضي على خلفية ادعاء تقدّمت به شركة إنترنت. الشكوى المقدّمة شجّلت ضد مجهول. أما الجرم المدعى به، وعمره قرابة عام كامل، فهو قيام مجهولين باختراق الشبكة وسرقة معلومات سرية تتعلّق بشركة وزبائنها وحساباتهم. قدّمت الشركة المدعية معلومات عن مقرصنين إلكترونيين تشبّه فيه من دون تمكّنها من تحديد هويته. كُلف فرع المعلومات

بالتحقيق ليتمكن من تحديد هوية مشتبه فيه أول. هذا الشاب، كان رامي ص. باستجوابه، اعترف على سلامة مؤسسات الدولة. بدأت القصة في حزيران الماضي على خلفية ادعاء تقدّمت به شركة إنترنت. الشكوى المقدّمة شجّلت ضد مجهول. أما الجرم المدعى به، وعمره قرابة عام كامل، فهو قيام مجهولين باختراق الشبكة وسرقة معلومات سرية تتعلّق بشركة وزبائنها وحساباتهم. قدّمت الشركة المدعية معلومات عن مقرصنين إلكترونيين تشبّه فيه من دون تمكّنها من تحديد هويته. كُلف فرع المعلومات

بالتحقيق ليتمكن من تحديد هوية مشتبه فيه أول. هذا الشاب، كان رامي ص. باستجوابه، اعترف على سلامة مؤسسات الدولة. بدأت القصة في حزيران الماضي على خلفية ادعاء تقدّمت به شركة إنترنت. الشكوى المقدّمة شجّلت ضد مجهول. أما الجرم المدعى به، وعمره قرابة عام كامل، فهو قيام مجهولين باختراق الشبكة وسرقة معلومات سرية تتعلّق بشركة وزبائنها وحساباتهم. قدّمت الشركة المدعية معلومات عن مقرصنين إلكترونيين تشبّه فيه من دون تمكّنها من تحديد هويته. كُلف فرع المعلومات

بالتحقيق ليتمكن من تحديد هوية مشتبه فيه أول. هذا الشاب، كان رامي ص. باستجوابه، اعترف على سلامة مؤسسات الدولة. بدأت القصة في حزيران الماضي على خلفية ادعاء تقدّمت به شركة إنترنت. الشكوى المقدّمة شجّلت ضد مجهول. أما الجرم المدعى به، وعمره قرابة عام كامل، فهو قيام مجهولين باختراق الشبكة وسرقة معلومات سرية تتعلّق بشركة وزبائنها وحساباتهم. قدّمت الشركة المدعية معلومات عن مقرصنين إلكترونيين تشبّه فيه من دون تمكّنها من تحديد هويته. كُلف فرع المعلومات

بالتحقيق ليتمكن من تحديد هوية مشتبه فيه أول. هذا الشاب، كان رامي ص. باستجوابه، اعترف على سلامة مؤسسات الدولة. بدأت القصة في حزيران الماضي على خلفية ادعاء تقدّمت به شركة إنترنت. الشكوى المقدّمة شجّلت ضد مجهول. أما الجرم المدعى به، وعمره قرابة عام كامل، فهو قيام مجهولين باختراق الشبكة وسرقة معلومات سرية تتعلّق بشركة وزبائنها وحساباتهم. قدّمت الشركة المدعية معلومات عن مقرصنين إلكترونيين تشبّه فيه من دون تمكّنها من تحديد هويته. كُلف فرع المعلومات

بالتحقيق ليتمكن من تحديد هوية مشتبه فيه أول. هذا الشاب، كان رامي ص. باستجوابه، اعترف على سلامة مؤسسات الدولة. بدأت القصة في حزيران الماضي على خلفية ادعاء تقدّمت به شركة إنترنت. الشكوى المقدّمة شجّلت ضد مجهول. أما الجرم المدعى به، وعمره قرابة عام كامل، فهو قيام مجهولين باختراق الشبكة وسرقة معلومات سرية تتعلّق بشركة وزبائنها وحساباتهم. قدّمت الشركة المدعية معلومات عن مقرصنين إلكترونيين تشبّه فيه من دون تمكّنها من تحديد هويته. كُلف فرع المعلومات

بالتحقيق ليتمكن من تحديد هوية مشتبه فيه أول. هذا الشاب، كان رامي ص. باستجوابه، اعترف على سلامة مؤسسات الدولة. بدأت القصة في حزيران الماضي على خلفية ادعاء تقدّمت به شركة إنترنت. الشكوى المقدّمة شجّلت ضد مجهول. أما الجرم المدعى به، وعمره قرابة عام كامل، فهو قيام مجهولين باختراق الشبكة وسرقة معلومات سرية تتعلّق بشركة وزبائنها وحساباتهم. قدّمت الشركة المدعية معلومات عن مقرصنين إلكترونيين تشبّه فيه من دون تمكّنها من تحديد هويته. كُلف فرع المعلومات

بالتحقيق ليتمكن من تحديد هوية مشتبه فيه أول. هذا الشاب، كان رامي ص. باستجوابه، اعترف على سلامة مؤسسات الدولة. بدأت القصة في حزيران الماضي على خلفية ادعاء تقدّمت به شركة إنترنت. الشكوى المقدّمة شجّلت ضد مجهول. أما الجرم المدعى به، وعمره قرابة عام كامل، فهو قيام مجهولين باختراق الشبكة وسرقة معلومات سرية تتعلّق بشركة وزبائنها وحساباتهم. قدّمت الشركة المدعية معلومات عن مقرصنين إلكترونيين تشبّه فيه من دون تمكّنها من تحديد هويته. كُلف فرع المعلومات

بالتحقيق ليتمكن من تحديد هوية مشتبه فيه أول. هذا الشاب، كان رامي ص. باستجوابه، اعترف على سلامة مؤسسات الدولة. بدأت القصة في حزيران الماضي على خلفية ادعاء تقدّمت به شركة إنترنت. الشكوى المقدّمة شجّلت ضد مجهول. أما الجرم المدعى به، وعمره قرابة عام كامل، فهو قيام مجهولين باختراق الشبكة وسرقة معلومات سرية تتعلّق بشركة وزبائنها وحساباتهم. قدّمت الشركة المدعية معلومات عن مقرصنين إلكترونيين تشبّه فيه من دون تمكّنها من تحديد هويته. كُلف فرع المعلومات